المشاركة السياسية للمرأة الليبيـــة

Political Participation by Libyan Women

د. عازه عمر عبد الخالق بو غندورة(*)

إن المشاركة السياسية للمرأة العربية عامة والليبية خاصة هي دون المستوى، فعلي الرغم من التقدم الذي شهده وضع المرأة في اغلب الدول العربية في مجالات عدة خاصة في مجالي الصحة والتعليم إلا أن هذا التقدم لم يصاحبه تقدم في المشاركة في الحياة السياسية.

تاريخياً عانت المرأة من التناقضات الكبيرة في المجتمعات الإنسانية والتي ساهمت في تدني مشاركتها في الحياة العامة، ويلاحظ علماء الاجتماع بأن البناء الاجتماعي والثقافة للمجتمع هما محددان أساسيان للسلوك الإنساني بشكل عام، فيشير البناء الاجتماعي إلى تنظيم معين للسلوك اليومي لأفراد المجتمع وعلاقاتهم الاجتماعية بحيث يمكن التنبؤ بسلوك هؤلاء الأفراد. ويتألف البناء الاجتماعي من المؤسسات الاجتماعية (الأسرة، الاقتصاد، التربية، الدين والسياسة...) والإمكانات والأدوار والجماعات في حين أن الثقافة تتألف من منظومة القيم والمعتقدات والمعايير والقوانين التي يشترك فيها أفراد المجتمع والتي توجه تفكيرهم وسلوكهم(1).

والحقيقة أن مشاركة المرأة فى الحياة السياسية رهن بظروف المجتمع الذى تعيش فيه، وتتوقف درجة هذه المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية، وعلى ما يمنحه المجتمع من حريات اجتماعية للمرأة لممارسة هذا الدور. ولذا فإنه لا يمكن مناقشة المشاركة السياسية للمرأة بمعزل عن الظروف الاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع(2).

إن المشاركة السياسية تتأثر بالوسط الاجتماعي والسياسي الذي تتم فيه. وعند التعرض لموضوع المشاركة السياسية للمرأة الليبية من خلال علم الاجتماع ينبغي البدء أولاً بتحديد مفهوم المشاركة بشكل عام، والمشاركة السياسية بشكل خاص، وأهميتها على مستوى الفرد والمجتمع. كذلك يجب التطرق بالحديث إلى أهم دوافع المشاركة السياسية، ومدي المشاركة السياسية للمرأة الليبية، وأهم الأسباب التي تعرقل وتعوق المشاركة السياسية للمرأة.

أهداف البحث:

(*) أستاذ مشارك قسم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة عمر المختار.

تهدف هذه الورقة إلى عرض لأبعاد قضية المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي مع التركيز على المشاركة السياسية للمرأة الليبية، وصف لهذه المشاركة، تحليل واقع تمكين المرأة العربية سياسياً،و تحليل معوقات هذه المشاركة، وكيفية تفعيل هذه المشاركة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث في كونه يتناول عملية اجتماعية على قدر كبير من الأهمية وهي عملية المشاركة السياسية للمرأة العربية بصفة عامة والمرأة الليبية بصفة خاصة.

حيث تعكس المشاركة الحقيقية للمرأة في الحياة السياسية عملية التحول الديمقراطي وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتأكيد المساواة في الفرص والحقوق بين المواطنين في المجتمع. على الرغم من تنامي وجود المرآة في مجال التعليم والصحة، إلا أن دورها في المجال السياسي ضعيفا. ويتمثل ذلك في عدم وجودها في المؤسسة السياسية التنفيذية ومناصب صنع القرار (الحكومة) وفى المؤسسات التشريعية (البرلمان).

منهج البحث:

سيتم في هذا البحث استخدام المنهج التاريخي في سرد تاريخ المشاركة السياسية. كذلك استخدام المنهج الوصفي التحليلي في وصف المشاركة السياسية للمرأة العربية مع تسليط الضوء على المرأة الليبية ومعوقاتها وكيفية تفعيلها.

مفهوم المشاركة السياسية:

اقتصرت المشاركة السياسية في بدايتها على حق التصويت أو الانتخاب للرجال. وتحت ضغط الحركات الاجتماعية والسياسية ومع ظهور الأحزاب السياسية خاصة في أوروبا تطور مفهوم المشاركة السياسية واتخذت هذه المشاركة مظاهر متعددة. فاتسع مفهوم الاقتراع العام الحر والمباشر وتعمم على أغلب الدول والأنظمة السياسية وشمل كافة الشرائح الاجتماعية، وانتشرت النشاطات السياسية والتظاهرات وتكوين النقابات والجمعيات باعتبارها تعبيرات مختلفة للمشاركة السياسية التي تفترض التأطير والشعور بالالتزام والمسؤولية[3].

تقتضي المشاركة السياسية وجود مجموعة بشرية تتكون من المواطنين والمواطنات يتوفر لديهم الشعور بالانتماء إلى هذه المجموعة البشرية وبضرورة التعبير عن إرادتها متي توفرت لديهم الإمكانيات المادية والمعنوية ووسائل أو آليات التعبير. وعلى هذا الأساس يجري وصف النظام الديمقراطي على أنه النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة هادفة من جانب المواطنين في عملية صنع القرارات السياسية واختيار القادة السياسيين[4].

يري الهمالي أن السلوك السياسي يرتبط بالسلوك الإنساني العام الذي تحدده النظم الاجتماعية، فالنظام الاجتماعي هو الذي يحدد طبيعة وشكل المشاركة وفعاليتها وحيويتها أو عدمها(5).

المشاركة لغة: تعني شارك في الشيء بمعنى كان له فيه نصيب فالمشاركة هي ربط بين الفردي والكلي.

إذا تم تطبيق هذا التعريف اللغوي على المشاركة السياسية فإنها تعني:-

إعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم والإسهام في تقرير مصيرهم ومصير مجتمعهم. ويتفق العديد من المختصين في مجال الاجتماع والسياسة على أن المشاركة السياسية هي:- تلك العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا هاما في الحياة السياسية، بغية الإسهام في وضع الأهداف العامة لمجتمعه وتحديد أفضل الوسائل لتنفيذها.

ويؤكد محللي علم الاجتماع السياسي ان هناك ثلاث خصائص للمشاركة السياسية هي:-

1- الفعل Action

بمعنى الحركة النشطة للجماهير في اتجاه هدف أو مجموعة أهداف

2- التطوع Voluntary

بمعنى أن تقدم جهود المواطنين طواعية وباختيارهم تحت شعورهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف العامة لمجتمعه وليس تحت تأثير أي ضغط أو إجبار مادي أو معنوي.

3- الاختيار Choice

بمعنى إعطاء الحق للمشاركين بتقديم المساندة للعمل السياسي والقادة السياسيين وحجم هذه المساندة(6).

ومن خلال عملية المشاركة السياسية ويمارس المواطنون أدواراً وظيفية ومؤثرة، سواء في تحديد الغايات السياسية على كافة المستويات، أو الإسهام الجدي في صنع القرار السياسي وتشكيله كذلك تحمل عملية المشاركة السياسية في طياتها وظيفة الرقابة والتقويم.

إن ظاهرة المشاركة السياسية لا تتحدد إلا من أطار البناء لاجتماعي الاقتصادي والسياسي، فالنظام الاجتماعي هو الذي يحدد طبيعة وشكل المشاركة وفعاليتها وحيويتها وعدمها، إن المشاركة السياسية تتوقف على بنية النظام الاجتماعي ومؤسساته وطبيعة الديمقراطية التي يوفرها النظام، فإذا انعدمت الديمقراطية تنعدم المشاركة.

فالمشاركة السياسية إذن ما هي إلا ظاهرة ديمقراطية لكنها لا تستقر في المجتمع وتصبح سلوكا إنسانيا إلا إذا تمت الممارسة الديمقراطية في كل ميادين

الحياة. إن المشاركة لا تفهم بعزل عن المجتمع وتناقضاته. فكما أن حرية الإنسان لا تتجزأ كذلك إنسانيته فهي لا تكتمل، ما لم يتمتع بحقوقه الإنسانية(7).

وتمر المشاركة السياسية بمراحل:-

- الاهتمام بالشأن العام خاصة الشأن السياسي.
- ممارسة العمل السياسي.
- المشاركة بنشاط سياسي.
- الوعى بضرورة تحمل المسئوليات السياسية وتعاطي النشاطات السياسية وكل أشكال العمل والنضال السياسي.
- ثم تنتهي المراحل بقرار من المرأة بضرورة المشاركة وهذا :
- الترشح في الانتخابات.
- إعطاء صوتها لمن يمثلها في هذه الانتخابات.
- الاستعداد للنضال والكفاح من أجل معتقداتها السياسية.

وأهم الأساليب المعاصرة للمشاركة السياسية، يمكن تقسيمها إلى فئتين أساسيتين:

1-الممارسات المدنية وتشمل:

أ - التسجيل في القوائم الانتخابية.
ب - الكتابة السياسية في الصحافة والإعلام.
ج - النقاش مع الآخر.
ح - الانتساب إلى مؤسسة أو منظمة أو حزب
ج - حضور اللقاءات والاجتماعات السياسية.
د - المشاركة النشطة في الحملة الانتخابية.

وتقترن هذه الممارسات المدنية عادة بمثال أعلى لسلوك يعترف به كأمر مرغوب به قوة بالنسبة للديمقراطية، فالمواطن الصالح هو المواطن النشيط في كل هذه المستويات ويصبح قياس المشاركة اختبارا لقوة النظام السياسي.

2-المظاهرات

وهي التجمعات التي تحصل في الطريق العام للتأثير على الحكام في النظام السياسي، ومع أن البعد البركاني للمظاهرات لم ينس كليا في وقتنا الحاضر، إلا أن شكلها بقي موجودا وأضفي عليه طابع شرعي وسلمي .بل وأصبحت المظاهرات بالمعنى الحديث شكل من أشكال المشاركة السياسية المعترف بها. وكذلك هنالك مجموعة أشكال وقنوات المشاركة السياسية:

أ-المشاركة السياسية المؤسساتية الرسمية:

وهي المشاركة التي تتم من خلال تأدية المسئولين السياسيين لوظائفهم الثابتة، كرئيس الدولة والوزراء وغيرهم.

ب-المشاركة المنظمة:

وهي المشاركة التي تتم من خلال أطر مؤسساتية أو تنظيمات قائمة، وتشكل حلقة الوصل بين المواطن والنظام السياسي،أو الأجهزة التي تقوم بتجميع المطالب الفردية والتعبير عنها كالأحزاب والنقابات وجماعات الضغط.

ج ـ المشاركة المستقلة أو الانفرادية:

وهي مشاركة الفرد بصورة فردية، بحيث يحدد المواطن الوسيلة التي يرغب في المشاركة بها وكذلك درجة مشاركته. أما أهم أنواع المشاركة فهي المشاركة السياسية الدائمة والمستمرة والتي تكون من خلال المنظمات والجمعيات والأحزاب، بحيث تعتبر المجتمعات الديمقراطية مؤسسة المجتمع وفعالية المجتمع المدني ركنان أساسيان في السياسة.[8]

والمشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية؛ تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتهما وآليات اشتغالهما، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدي توافقهما مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيساً من معالم المجتمعات الحديثة[(9)].

الاتجاهات التي تناولت المشاركة السياسية:

كما تباين مفهوم المشاركة السياسية تباينت الاتجاهات التي تناولت المشاركة السياسية وذلك وفقاً لتباين الفلسفة السياسية.

الاتجاه الأول:

يعرف أصحاب هذا الاتجاه المشاركة السياسية على أنها:- أنشطة أو أعمال تستهدف اختيار الحكام والتأثير في القرارات الحكومية، وصنع السياسة العامة. وتتفق مع هذا التعريف دائرة العلوم الاجتماعية حيث تعرف المشاركة بأنها:-

تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع في اختيار حكامه وفي صياغة السياسية العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي إنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي.

ويؤكد التعريف السابق على أن هدف أنشطة المشاركة هو اختيار الحكام وصياغة السياسة العامة.

ويرى **"السيد يس"** إن المشاركة السياسية هي تلك الأنشطة الاختيارية أو التطوعية التي يسهم أفراد المجتمع عن طريقها في اختيار حكامهم، وفي صنع السياسية العامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وفي هذا السياق يعرفها **"مايرون واينر"** بأنها:- أي فعل طوعي، ناجحا كان أم فاشلا، منظما أم غير منظم، عرضيا أم متواصلا مستخدما وسائل شرعية أم غير شرعية، القصد منه التأثير في انتقاء السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة. واختيار القادة السياسيين على كل المستويات الحكومية سواء المحلية أو القومية.

أصحاب هذا الاتجاه يرون أن هدف المشاركة السياسية اختيار الحكام، وممثليهم، والتأثير في القرارات التي يتخذونها وذلك من خلال أنشطة أو أعمال أكدت معظم التعريفات على أن تكون مشروعة بينما يؤكد البعض الآخر على العكس.

الاتجاه الثاني:

أما الاتجاه الثاني في تعريف المشاركة فيحددها بأنها:- عملية يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية، لأن المشاركة عمل إيجابي والمشاركة السياسية تفترض وجود جماعة تكون سياستها وما يصدر عنها من قرارات عامة حصيلة إسهامات أفرادها.

ويندرج تحت هذا الاتجاه تعريف **"عبد الهادي الجوهري"** حيث يعرف المشاركة السياسية بأنها العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف.

أصحاب هذا الاتجاه يرون أن المشاركة السياسية تعني:- تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه، وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات العمل أو النظام السياسي.

ومن مزايا هذا التعريف، حصر المشاركة السياسية في الأنشطة الإرادية وليست الأنشطة القسرية.

كما يؤكد أصحاب هذا الاتجاه على دور المشاركة في صنع الأهداف العامة للمجتمع، وتحديد وسائل إنجازها. على عكس الاتجاه الأول الذي يحدد دور المشاركة في محاولة التأثير على قرارات الحكام.

الاتجاه الثالث:

الاتجاه الثالث في تعريفات المشاركة السياسية يتسم بالشمول والأتساع حيث يشمل المفهوم كل الأعمال السياسية. ويندرج تحت هذا الاتجاه تعريف **"كسفير"** الذي يرى أن المشاركة السياسية تعني الإنشغال بالسياسة.

وتعريف **"بوث"** الذي يعرف المشاركة السياسية بأنها:- محاولة للتأثير على توزيع المصالح العامة.

وتعريف **"إسماعيل علي سعد"** الذي يرى أن المشاركة السياسية هي:- انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواء كان هذا الإنشغال عن طريق التأييد أو الرفض أو المقاومة أو التظاهر وما إلى ذلك.

أما تعريف **"كيرلي"** وزملائه للمشاركة السياسية فهو أكثر شمولا واتساعا حيث يرون أنها تعني المشاركة في كل المجالات الحياة.

الاتجاه الرابع:

أصحاب هذا الاتجاه يحملون نظرة ضيقة للمشاركة السياسية ويقصرونها على عملية التصويت في الانتخابات.

يرى **"جرينشتين"** أن المشاركة السياسية تتمثل في المشاركة في عملية التصويت. ويعرفها **"فتحي الشرقاوي"** بأنها تعني: أن يحمل الفرد بطاقة انتخابية ويذهب للإدلاء بصوته في صناديق الاقتراع في كافة الموضوعات السياسية التي تجريها الدولة.

ويقول **"مونتيسكو"** أن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر الشرعية، وبالتالي فأن الحكومة مسئولة أمام ممثلي المواطنين وهي رهن إرادتهم.

ومن استعراض التعريفات السابقة نلاحظ أنها اختلفت في تناولها للمشاركة من زوايا مختلفة بعضها تتسم بالشمول والأتساع والبعض الأخر ينظر إليها من زاوية ضيقة للغاية.

ونرى أن بعضها أكدت على جوانبها السياسية، متجاهلا كونها مشاركة اجتماعية سياسية الهدف منها (قياس أو معرفة درجة ونضج وعي أفراد المجتمع)[10].

أهمية المشاركة السياسية:

تفيد الأدبيات السياسية التي تناولت أهمية المشاركة السياسية أن هناك تأثير للمشاركة على الأفراد وعلى السياسة العامة للدولة، فالمشاركة السياسية هي الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية، بل أن نمو وتطور الديمقراطية يتوقف على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب وطبقاته، ويجعلها حقوقا يتمتع بها كل إنسان في المجتمع. كما أن المشاركة السياسية الجادة الهادفة هي التي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها وتحولها إلى ممارسة يومية.و للمشاركة السياسية أهمية كبيرة على المستويين الفردي والجماعي:-

على المستوى الفردي:

تنمي المشاركة في الفرد إحساسه بذاته ومدي تأثيره السياسي. فتتأصل في أنماطه الفكرية وأساليبه السلوكية وتصبح جزء من ثقافته وسلوكه وتنهض بمستوى وعيه السياسي، وتربي فيه روح الانتماء إلى وطنه وتحقيق الهوية الذاتية بانخراطه في الكيان المجتمعي وتحمل مسئولياته اتجاهه.

فالفرد المشارك سياسياً ينمو إحساسه بكيانه الشخصي، بينما غياب هذه المشاركة تؤدي إلى العزلة السياسية والاجتماعية وإلى سلب الإرادة لتصبح غير ذات معنى.

على مستوى المجتمع:

على مستوى الحياة العامة تعكس المشاركة رغبات المواطنين في السياسة العامة، وإسهامهم في توجيه دفة الحكم في بلادهم وتقرير ومصيرهم وتقرير مصيرها.

الأمر الذي يقر في أذهان الحكام الاستجابة لمطالب المواطنين وتحقيق رغباتهم عند صنع القرار السياسي وتحقيقا لديمقراطية المشاركة التي تعني ان يكون القرار السياسي نتاج مشاركة جماهيرية حقيقية، وليس تعبير عن إرادة القلة المسيطرة سياسياً.

ومن هنا باتت المشاركة في الحياة السياسية ركيزة أساسية للديمقراطية، وأصبحت هدف ووسيلة أيضا لأن الحياة الديمقراطية ترتكز على اشتراك المواطنين في تحمل مسؤوليات وطنهم والسعي الدءوب لتحقيق مصالحه. وهي وسيلة لصياغة نمط الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة على نحو تتاح فيه فرصة الكافية للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع(11).

بالإضافة إلى ذلك كلما اتسعت فرصة المشاركة السياسية كلما أدى ذلك إلى القضاء على عمليات استغلال السلطات، والشعور بالاغتراب لدى الجماهير، وكلما تحققت قيم المساواة والحرية فان هذا يؤدي إلى الاستقرار العام المجتمع، وبالتالي يساعد على تحقيق الشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية لنجاح خطط التنمية المختلفة.

دوافع المشاركة السياسية:

المشاركة مبدأ أساسي من مبادئي تنمية المجتمع، فالتنمية الحقيقة الناجحة لا تتم بدون مشاركة وهناك أسباب عديدة تلعب دورا مؤثرا في الدفع إلى المشاركة السياسية، سواء كانت هذه الدوافع على المستوى النفسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، كما أنها تعني بأن المواطن السياسي هو إنسان عاقل ولا يمارس سلوكا اجتماعيا سياسيا إلا إذا كان يعرف أن هناك فائدة أو مصلحة شخصية أو عامة، مادية أو معنوية عاجلة أو مؤجلة تحفزه على المشاركة.

وتلخص **(جميلة عبد الهادي)** أهم الأسباب الدافعة للمشاركة السياسية في الأتي:

1. يسعى المشارك سياسيا لإثبات وجوده وتأكيد ذاته كإنسان حر الإرادة قادرا على اتخاذ موقف في موضوع سياسي له أهميته.

2. المشاركة كتعبير عن وعي سياسي، فالعديد من المشاركين السياسيين يتعاملون مع المشاركة كنوع من الواجب الوطني يجب أن لا يتقاعس المواطن الحقيقي عن القيام بها، فالمشارك هنا يربط بين الحقوق التي يحصل عليها لكونه جزءا من المجتمع، وواجباته تجاه هذا المجتمع، وبالتالي يتعامل مع المشاركة كواجب وطني.
3. المشاركة السياسية كأداة للتعبير عن مطالب، وفي هذه الحالة قد تكون المطالب ذات صيغة نقابية أو سياسية أو اجتماعية.
4. المشاركة السياسية بدوافع دينية أو عرقية، ويتجلى هذا النوع من المشاركة عند الحركات القومية والجماعات الدينية.
5. المشاركة السياسية خوفا من السلطة، وهذا النوع من المشاركة يوجد في بعض دول العالم الثالث وخصوصا لدى الشرائح التقليدية الدينية والأمية، فأفراد هذه الجماعة يرون في التصويت، أو الاستفتاء أو الخروج في مظاهرة، أمورا سلطوية وأوامر صادرة من أعلى، ما عليهم سوى الخضوع لها.
6. المشاركة السياسية طلبا لمنصب أو لموقع وظيفي أفضل فالكثيرين يجدون في السلطة ومؤسساتها مواقع للعمل المريح والمربح، ويجدوا فيها ما يتناسب مع طموحاتهم.
7. المشاركة السياسية كسياسة دفاعية ضد خطر متوقع، فقد يكون المواطن لا مبالية سياسيا، إلا أن أحداثاً تمر بها البلاد تهدد مصالحة أو قيمة ومعتقداته، وتدفعه للخروج من حالة اللامبالاة والانخراط في الحياة السياسية لمواجهة الخطر الداهم.
8. المشاركة السياسية كمظهر من مظاهر التضامن العائلي أو القبلي، كالمشاركة في الانتخابات مثلا، لدعم أخا له أو عما أو قريبا ليضمن نجاحه، وهذا النوع من المشاركة يعد آنيا وظرفيا[12].

المرأة والمشاركة في التراث السوسيولوجي:

تناول العديد من علماء الاجتماع المرأة ودورها في المجتمع وأسس تقسيم العمل بين الجنسين داخل المجتمع. ولأن الثقافة السائدة كانت ولازالت تنظر نظرة غير صحية للمرأة باعتبارها مخلوق ضعيف غير قادر علي تسيير أموره، ولذا جاءت أفكارهم وأرائهم في معظمها سلبية وغير منصفة. إلا إننا يجب أن نؤكد على أن نظرياتهم وآراءهم، ما هي الإنتاج لظروفهم التي عاشوها وثقافتهم الناتجة عن هذه الظروف.

فنجد مثلا **أرسطو**(Aristotle) يقول:- "إن الرجل قد خلق للأنشطة النبيلة والمعروفة الفكرية، أما المرأة فعلى الرغم من أن لديها روحا فعالة، إلا أنها

وجدت من اجل الجنس فقط، وليست إلا وسيلة للتناسل من أجل المحافظة على النوع" أما **نيتشة** (netcha) فيقول عن المرأة:- "عندما خلق الله المرأة انعدم الضجر منذ تلك اللحظة، ولكن أشياء أخرى كثيرة انعدمت كذلك".

أما **جان جاك روسو** (Rousseau) فقد قال:- "إن الرجال يعيشون حياة أفضل بدون نساء، أما نساء فلا يمكن لهن أن يعيشن حياة أفضل بدون الرجال".

أما كتابات العلماء والرواد الأوائل لعلم الاجتماع فكانت متباينة. فقد كان- **أوجست كونت** "Comte" متحيزا ضد المرأة بشكل عقائدي، وقد ظهرت فلسفته عن المرأة بوضوح شديد من خلال كتاباته وآرائه في يوتوبيته، الخطة الوضعية للإصلاح الاجتماعي، فكل طبقة اجتماعية ما عدا النساء، كانت توضع في مقياس تدريجي من الأهمية، والتخصص الوظيفي. أما النساء فكانت عليهن مسؤولية الأخلاقيات المنزلية، وأخيرا تبلور اتجاهه الفكري في اعتقاده بالنقص الخلقي والتكويني للمرأة، التي اعتقد (**كونت**) أن نضجها قد توقف عند مرحلة الطفولة.

في المقابل فان **هربرت سبنسر** (Herbert Spencer) نادي بان يكون للمرأة حقوقها المساوية لحقوق الرجل، وبالتالي تتمكن من منافسة الرجل، ولكنه في كتاباته الأخيرة نقض هذا الرأي، وأعلن أنه (إذا فهمت المرأة كل ما يحتويه العالم المنزلي لما رضيت عنه بديلا).

أما نظرة **دور كايم** (Durkheim) إلى المرأة فقد حددها المذهب البيولوجي، وكان يري أن المرأة عالمها الأول هو الأسرة، وقد كان تحليله لبناء الأسرة النووية مبنيا على وجهة نظر ذكورية، إذ كان يرى أنه من الضروري أن ينغمس الرجل في عمله من خلال تكوين جماعات وظيفية أو مهنية، لان استغراقه في الأسرة وانشغاله بأمورها لا يمدها بأساس أخلاقي سليم، لكي يمكنها أن تبقى وتستمر، فالأسرة مملكة المرأة كونها مركز التربية الأخلاقية والأمان العاطفي.

وهناك من العلماء من كان مناصرا للمرأة وحقوقها ودورها الوظيفي، وضرورة اشتراكها في العمل جنبا إلى جنب مع الرجل، بما يتلاءم مع ظروفها وحياتها فنجد كلا من (**كارل ماركس – ماكس فيبر**) كانا يناديان بفكرة المساواة بين الجنسين داخل نظام الزواج.

وبذلك نجد أن كتابات الرعيل الأول من مؤسسي هذا العلم تناولت العديد من الموضوعات التي تتصل بالدور المختلف للمرأة كأم، وربة بيت، وعاملة وزوجة.

وهكذا نجد ان في كتابات العديد من الفلاسفة والعلماء تحيزا إلى جانب الرجل ضد المرأة[13].

والحقيقة أن كل ذلك متعلق بمبدأ المساواة، حيث ينظر علماء الاجتماع إلى اللامساواة في توزيع القوة والسلطة في المجتمع كأحد أشكال اللامساواة الاجتماعية في ذلك المجتمع. فتتمتع بعض الجماعات في المجتمع بالقدرة على المشاركة في الحكم والسلطة أكثر من غيرها. ولا توزع المشاركة في المراكز

السياسية العليا أو مراكز صناعة القرار بشكل متساو على مختلف فئات المجتمع. حيث توزع غالبية المنظمات والمؤسسات الحكومية والتعليمية والعسكرية السلطة على أساس هرمي بمعنى كلما ارتفع مستوى الفرد في الهرم الوظيفي في هذه المنظمات زاد دخله وسلطته في وضع القوانين وأسس الترقية والعقوبات. فتبوء مستوى أعلى في الهرم يعني نفوذاً أو تأثيراً أكثر على أهداف وأنشطة هذه المؤسسات. وتفضل المنظمات في توزيعها للسلطة الهرمية بعض الجماعات على أخرى وتحتل النساء نسبة كبيرة من الأعمال التي تقع في المرتبة الدنيا في الهرم الوظيفي للمؤسسات.

يميز علماء الاجتماع بين مفهومي الجنس والنوع الاجتماعي،حيث يشير مفهوم الجنس إلى الاختلافات الفسيولوجية المرتبطة بالجنسين، في حين ان مفهوم النوع يشير إلى التفسيرات الثقافية للاختلافات بين الذكور والإناث، حيث تشتمل كل ثقافة من الثقافات الإنسانية صوراً سائدة ومفترضة لسلوك الرجال والنساء وتضفي معاني خاصة لمفهومي الرجولة والأنوثة والعلاقات بينهما.

ينظر علماء الاجتماع إلى الإمكانات والأدوار كمكونين رئيسيين للبناء الاجتماعي في المجتمع فالمكانة هي مركز يحتله الفرد في المجتمع، حيث يتضمن هذا المركز درجة معينة من المكانة الاجتماعية. ويمكن للفرد أن يحتل أكثر من مكانة موروثة ومكتسبة، فالجنس والعرق والعمر أمثلة على المكانة الموروثة، ليس للفرد فيها اي خيار أو سيطرة في حين إن الإمكانات المكتسبة تعتمد على جهد الفرد وقدراته ومهاراته، ويضفي أفراد المجتمع كميات مختلفة من الاحترام على هذه الإمكانات اعتماداً على المستوى التعليمي والدخل والقوة التي تتطلبها هذه الإمكانات.

أما الأدوار فتشير إلى السلوكيات المتوقعة للإمكانات، وعليه فان أدوار النوع الاجتماعي تعكس السلوكيات المتوقعة للإمكانات التي يمتلكها كل من الذكور والإناث في المجتمع ويجمع علماء الاجتماع بان ادوار النوع الاجتماعي هي سلوكيات يتم تعلمها عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية في الأسرة وجماعات الرفاق والمدرسة، ووسائل الإعلام فتؤثر عملية التنشئة الاجتماعية على مفهوم الذات للرجل والمرأة واتجاهاتهم وتصوراتهم الاجتماعية والسياسية.

ويشير (جيلي Gailey) إلى أن التسلسل الهرمي للنوع الاجتماعي يصف الموقف الذي يكون فيه القوة والسيطرة الاجتماعية على العمل والموارد والإنتاج مرتبط بالذكور وان السيطرة الأبوية هي أحد أشكال التسلسل الهرمي للنوع الاجتماعي وتعتبر ظاهرة السيطرة الأبوية ظاهرة شائعة في غالبية المجتمعات الإنسانية لارتباطها بثقافة تلك المجتمعات فالمرأة مرتبطة بشؤون الأسرة المحلية في حين أن الرجل مرتبط بالشأن العام في المجتمع.

لكن درجة السيطرة الأبوية تختلف من ثقافة إلى أخرى فمثلاً نجد بعض المجتمعات تعطي مساواة بين الرجال والنساء في عمليات التصويت والترشيح في الانتخابات وتبؤ مراكز سياسية في حين أن مجتمعات أخرى تستبعد النساء من ممارسة مثل هذه الحقوق لدرجة أنها تمنع المرأة من قيادة السيارة.

ساهمت ظاهرة السيطرة الأبوية في المجتمعات إلى ظهور ظاهرة أخرى وهي اللامساواة الاجتماعية على أساس النوع الاجتماعي وتوثر اللامساواة الاجتماعية على فرص الأفراد في الحصول على التعليم أو تبؤ مركز أو وظيفة جيدة وتحقيق مستوى معيشي لائق. فالنساء كمجموعة لديها فرص أقل للحصول على المصادر النادرة (القوة، والدخل، والثروة والمكانة الاجتماعية)[14].

الدراسات السابقة:

لقد أجريت العديد من الدراسات حول مدي المشاركة السياسية للمرأة العربية والليبية:-

دراسة فهميه البيطار، (1978)

بعنوان "المرأة وثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة 1977 ف". أجري البحث في (5) مدن ليبية (طرابلس، بنغازي، سبها، درنة، ومصراته) وشملت العينة على (600) مفردة من طالبات جامعيات وطالبات مرحلة ثانوية ومعاهد وعضوات في تشكيلات نسائية. وقد تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على جوانب التغير الاجتماعي الذي طرأ على حياة المرأة العربية الليبية خلال ثماني سنوات من عمر الثورة.و ما هي الآراء والاتجاهات الفكرية التي لدي المرأة الليبية حول بعض القضايا المتعلقة بالمرأة.

- توصلت الدراسة إلى أن المساهمة السياسية للمرأة الليبية لازالت غائبة.
- أن هناك عوائق متعددة تقف أمام المرأة في اختيارها لنوع العمل[15].

دراسة عبد القادر عرابي، عبد الله الهمالي، (1983)

بعنوان "المرأة العربية والمشاركة السياسية"

أجريت الدراسة الميدانية بمدينة بنغازي حيث تم استخدام عينة عشوائية منتظمة. وبلغ حجم العينة (496) منها(388) امرأة و(108) رجل. وتمت الدراسة عن طريق منهج المسح الاجتماعي.

هدفت هذه الدراسة الميدانية للتعرف على ظاهرة المشاركة السياسية للمرأة العربية الليبية وتغير سلوكها السياسي بفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمت في المجتمع العربي الليبي.

وقد وصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها:-إن هناك عوامل أساسية تعوق قيام المرأة بنشاطاتها السياسية (الأسرة والبيئة الاجتماعية)، ورغم ذلك لاحظت الدراسة تغيرا ايجابياً في سلوك المرأة السياسي عن السنوات السابقة[16].

دراسة أمال القماطي، (1993)

بعنوان "العوامل المؤثرة على تولي المرأة العربية الليبية المراكز القيادية"

بحثت الدراسة عن العوامل المؤثرة في تولي المرأة العربية الليبية المناصب القيادية.و أجريت الدراسة على عينة من النساء العاملات والمؤهلات داخل نطاق بلدية بنغازي واللاتي وصلن إلي المراكز القيادية.

وتوصلت الدراسة إلى انه بالرغم من التغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع العربي، ألا أن هناك بعض الجوانب لم تتغير، مثل دور الرجل الذي ظل محافظا على شكله التقليدي كرب الأسرة ومرجع السلطة فيها، وكذلك نظرة المجتمع غير الجدية للمرأة، كل ذلك انعكس على المنظمات التي ترأسها المرأة[17].

دراسة جميلة عبد الهادي السنوسي، (2003)

بعنوان "أثر التغيرات الاجتماعية على المشاركة السياسية للمرأة الليبية"

أجريت الدراسة على عينة من النساء العاملات المتعلمات بمدينة البيضاء وشملت (299) مفردة. وهدفت الدراسة إلى التعرف على دوافع المشاركة السياسية للمرأة الليبية، والمعوقات التي تقف أمام هذه المشاركة. كما سعت الدراسة أيضاً للتعرف على تأثير بعض المتغيرات الاجتماعية كالتعليم، العمل والأعلام على المشاركة السياسية للمرأة الليبية.

توصلت الدراسة إلى أن هناك عزوفا من المرأة عن حضور جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية. توصلت الدراسة أيضاً إلى أن هناك بعض العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات وتنفيذها، من أهمها النظرة المتدنية إليها على أساس أنها مخلوق ضعيف ناقصة عقل ودين، التخلف الاجتماعي والثقافي السائد بين الفئات المتعلمة، وعدم ثقة المرأة بنفسها والتأثر بكلام الآخرين[18].

دراسة أمال العبيدي، (2007)

بعنوان "المرأة والتنمية البشرية في ليبيا: تشخيص لواقع المشاركة والتمكين"

تستعرض الدراسة تطور حركة المرأة الليبية خلال فترات تاريخية مختلفة منذ الاستقلال وحتى الآن.كما تستعرض الدراسة الالتزام السياسي للنظام الليبي فرغم أن إيديولوجية النظام المستندة على الكتاب الأخضر تؤكد على الاختلافات الجسمانية بين الجنسين وأن هناك دور لكل منهما يتناسب وطبيعته وتركز إيديولوجية السياسة الليبية على قيام المرأة بدورها الطبيعي كما تراه هذه الإيديولوجية فالأم مسئولة بالكامل عن تربية أبنائها والعناية بأسرتها.رغم ذلك فان النظام السياسي كما ترى الدراسة كان له التزاما سياسياً نحو المرأة وتجلى في

السياسة التعليمية تجاه المرأة حيث جعل القانون التعليم إلزاميا وازداد عدد مدارس البنات وتم تشجيع المرأة علي المشاركة السياسية وترصد الدراسة ذلك في الأتي:

1 – الانخراط في التدريب العسكري واجب على كل الليبيين وتم إنشاء كلية عسكرية للبنات 1971.

2 – صدر القانون رقم (6) لسنة 89 يمنح المرأة حق تولى مناصب القضاء.

3 – انضمام المرأة الليبية إلى جميع المواثيق والبروتوكولات الدولية والإقليمية.

4 – تم تشجيع المرأة على تولى المناصب السياسية رغم أن هذه المشاركة السياسية ضيقة إذا ما قورنت بدورها في الأنشطة الأخرى أو بدور الرجل في هذا المجال ففي خلال أربعين سنة تم تصعيد ست نساء في أمانة المؤتمر الشعبي العام وثلاثة فقط لأمانة اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) وتعيين عدد قليل جداً كأمينات لبعض المكاتب الشعبية بالخارج (سفير لسفارات بالخارج).

وأكدت الدراسة أنه رغم التزام النظام السياسي في ليبيا بمسألة تمكين المرأة في كافة المجالات إلا أن دور المرأة محدود مقارنة بما استهدفته السياسات المختلفة لتعزيز دور المرأة:-

- على الرغم من ارتفاع نسبة انخراط المرأة في المراحل التعليمية المختلفة بما فيها التعليم العالي، وارتفاع نسبة تواجدها في مجالات العمل المختلفة إلا أن المرأة لم تحصل على ما يعكس هذا التواجد في المناصب العليا في المهن الإدارية والمصرفية.
- تواجد المرأة في السلطة التنفيذية يكاد يكون معدوماً فمن أصل (132) من أعضاء النخبة التنفيذية (مجلس الوزراء 69 – 1977، واللجنة الشعبية العامة فيما بعد)، ثلاث نساء فقط كن من ضمن المجموعة، أي بنسبة 2%.
- على مستوي السلطة التشريعية (المؤتمرات الشعبية الأساسية) لم تعين امرأة لتقلد منصب أمين شعبية على الإطلاق، عينت امرأة أمين المؤتمر الشعبي لشعبية بنغازي سنة2004 وتمت تنحيتها من ذلك المنصب في أبريل 2006.
- على مستوي التمثيل الدبلوماسي تم تعيين عدد لا يذكر من النساء كأمينات (سفيرات) لبعض المكاتب الشعبية في الخارج (السفارات).
- في مجال القضاء لا توجد أي امرأة مستشارة في المحكمة العليا[19].

دراسة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي (2007)

بعنوان "المشاركة السياسية للمرأة من وجهة نظر المثقفين في المجتمع البحريني (دراسة تحليلية مقارنة)"

هدفت الدراسة إلي تعرف آراء بعض أفراد المجتمع البحريني من الجنسين حول دور العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصادية في مشاركة المرأة في العمل السياسي في البحرين[20].

نلاحظ أن جميع الدراسات قد أجمعت تقريبا على ضعف المشاركة السياسية للمرأة العربية، فالأرقام والإحصائيات تؤكد على أن تمثيل المرأة العربية في المجالس التشريعية والتنفيذية لا يذكر، رغم أن القوانين والدساتير في معظم الدول العربية تنص على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق السياسية.

المرأة العربية:

كلنا نعلم كيف كان وضع المرأة العربية قبل الإسلام (**الجاهلية**) كانت رقيقاً تباع وتشتري، كانت تدفن وهي حية خشية الفقر والعار.

جاء الإسلام ليرفع مكانة المرأة ويمنحها نفس الحقوق التي منحها للرجل، وذلك لأن الإسلام دين مساواة. ساوي بين الرجل والمرأة في جملة الحقوق والواجبات، وإذا كانت هناك فروق فاحتراماً لأصل الفطرة الإنسانية وناتج عنها من تفاوت وليس تقليلاً لشأن المرأة.

ثم ما لبث أن تغير الحال بدخول الفساد الى حكم الدولة الإسلامية، وعاد شهريار من جديد في زمن سلاطين الدولة العباسية وما تلاها من فترات تاريخية. وأصبحت المرأة مصدراً للمتعة فقط، وظهر ما يعرف بعصر أو مصطلح (**الحريم**). وسيطر الجهل على المرأة العربية ودفنت بالحياة من جديد.

في القرن الثامن عشر تعالت صيحات المفكرين والفلاسفة العرب بضرورة تحرير المرأة وتعليمها لأنها نصف المجتمع، ولا يتقدم المجتمع إلا بالنهوض بجميع أفراده رجالاً ونساءً. نذكر من هؤلاء المفكر والكاتب المصري **قاسم أمين.**

اليوم ورغم ما حققته المرأة العربية من تواجد كبير في قطاعي التعليم والصحة إلا أن مشاركتها السياسية ضئيلة جداً، وتستعرض إيمان بيبرس إحصائيات ونسب المشاركة السياسية للمرأة العربية[21]، ففي الانتخابات التشريعية للمجلس البلدي التي جرت في قطر سنة 1998م، لم تفز أي امرأة رغم تقدم ست نساء للترشيح. كذلك الحال في البحرين في انتخابات 2003م. وفي المغرب سنة 1997 بلغت نسبة مشاركة المرأة المغربية في الترشح في الانتخابات (المحلية والتشريعية) 1.09% وهي نسبة هزيلة إذا ما قورنت بالكتلة النسائية الناخبة.

أما في لبنان فلم تحصل المرأة إلا على ثلاث مقاعد من 128 مقعداً في الانتخابات النيابية التي جرت في عام 2000، وان كان حظها أوفر قليلاً في بعض الانتخابات المحلية.

في اليمن لم تصل إلى البرلمان إلا امرأتان في انتخابات 1993، وكذلك في انتخابات 1997. وتراجعت هذه النسبة فلم تفز في انتخابات 2003 إلا امرأة واحدة.

وتشغل المرأة السورية 25 مقعداً في البرلمان السوري من أصل 325 مقعداً.

ومازالت بعض الدول العربية (السعودية مثلاً) تمنع المرأة من حق الترشح أو الانتخاب[22].

وتشكل النساء نصف القوة البشرية في المجتمع العربي، وساهمت المرأة العربية بدور إيجابي في جميع الثورات التي شهدتها بعض بلدان الوطن العربي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المشاركة السياسية للمرأة العربية لا يمكن النظر إليها كقضية منفصلة أو منعزلة عن قضايا المجتمع. فقضية المشاركة في الحياة السياسية هي قضية المجتمع العربي كله. وأن الموضوع ليس مرتبطاً في المرأة بقدر ارتباطه بالمجتمع ككل. فهناك ضعف واضح في مؤسسات المشاركة السياسية في الوطن العربي بدء من الأحزاب السياسية ومروراً بمنظمات المجتمع المدني وانتهاء بالمجالس المنتخبة.

المرأة في ليبيا:

تستعرض (ماجدة العربي) تاريخ تعليم المرأة في ليبيا وتؤكد انه بداء في مرحله مبكرة فقد أسس عام 1936 معهد للتمريض في طرابلس به (25) طالبه وفي 1939 بلغ عدد المدارس في ليبيا (90) مدرسة شملت (1055) تلميذه وفي 1946 بلغ عدد المدرسات (25) مدرسة وعدد الطالبات (888) طالبه وفي عام 1955 افتتحت كلية تدريب المعلمات بطرابلس بلغ عدد طلابها (25) طالبه. وارتفعت علي مدي السنوات مساهمة المرأة الليبية في القوه العاملة حيث بلغت 23% في مطلع الألفية ويتركز عمل المرأة في قطاعي الصحة والتعليم حيث تبلغ النسبة 70% في قطاع التعليم فقط[23].

كما تؤكد **(أمال العبيدي)** بدورها أنه يمكن رصد حركة تطور المرأة في ليبيا خلال فترات مختلفة، تعززت بشكل أكثر وضوحاً بعد الاستقلال في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، خاصة بعد ظهور النفط الذي ساهم في عملية التحديث، وما نتج عنها من بروز فئات جديدة في المجتمع من هذه الفئات (المرأة) والتي ساهم التعليم في خروجها للحياة العامة، إضافة إلى ظهور العديد من التشريعات التي ساهمت في تعزيز دور المرأة في المجتمع[24].

وظهرت قيادات نسائية ليبية دعت إلى تعليم المرأة وقادت الحراك النسائي في المجتمع الليبي الأمر الذي أدي إلى مشاركة المرأة الليبية في صنع التقدم مثل **(حميدة العنيزي، خديجة الجهمي)** اللاتي كان لهن الدور القيادي في الحركة

النسائية الليبية، كذلك استطاعت السيدة (**فاطمة عاشور**) تولي منصب ناظر المعارف في مدينة درنة وهو منصب يعد في أهمية منصب الوزير المحلي.

كما صدر في 1963/04/15م قانون يعطي المرأة الليبية حق التصويت. وتري (**العربي**) إن خطط التنمية في ليبيا تركزت علي الاهتمام بتوفير التعليم للمرأة والاهتمام بتمكين المرأة إلا انه لم يتم اعتماد خطة مناسبة لذلك مما نتج عنه سلبيات علي المخططين تلافيها مستقبلا ومنها:

1 – استخدام نماذج مستورده للتنمية لا تتطابق مع خصائص وحاجات المجتمع ثقافيا واقتصاديا مما خلق تعارض بين ادوار المرأة.

2- لم توضع أي برامج لتعديل القيم والاتجاهات بحيث يتقبل عمل المرأة في جميع المهن

3- أظهرت الدراسات ابتعاد المرأة عن مجالات العمل التطبيقي والصناعي والحرفي التي يحتاجها المجتمع بدرجة كبيرة.

4- تركز عمل المرأة في القطاع العام 98% مقابل 2% في القطاع الخاص.

5- عدم تكافؤ فرص التعليم والخدمات بين المناطق المختلفة من ليبيا نتج عنه تفاوت في أعداد الإناث المتعلمات بين الشعبيات المختلفة مما أثر على تمكين المرأة.

6 – لم تبدى خطط التنمية أي اهتمام بالمرأة المبدعة والموهوبة[25].

بعد حراك **17فبراير2011م** شاركت سيدتين في المجلس الوطني الانتقالي ووزيرة في المكتب التنفيذي (مجلس الوزراء). وظلت حصة المرأة في الحكومات الانتقالية والمؤقتة لا تتعدي حقبتين وزارتين وهي في الغالب في الخدمة الاجتماعية والتعليم.و لم تشمل حكومة الأزمة التي أدت اليمين الدستوري أمام البرلمان في 2014/09/28م على أي حقيبة وزارية للمرأة.

وقد سمح نظام الكوتا الذي أقر في انتخابات المؤتمر الوطني العام بضمان 33 مقعداً من أصل 200 مقعداً. كما تم إقرار مبدأ الكوتا هذا في انتخابات المجالس البلدية وانتخابات الهيئة التأسيسية لوضع الدستور الليبي.

المشاركة السياسية للمرأة:

ناضلت المرأة عالمياً لتحقيق المشاركة السياسية في مجتمعاتها وسجل التاريخ ظهور شخصيات قيادية نسائية وصلت إلى قمة الهرم السياسي في مجتمعاتها مثل (**انديرا غاندي، مارجريت تاتشر وبان زير بوتو**). ويؤكد **الهمالي** أن حرية المرأة السياسية هي جزء من حريتها العامة. وهي حق من حقوقها، ولا تكتمل إنسانيتها إلا بالحرية.

ورغم أننا في الألفية الثالثة إلا أن المشاركة السياسية للمرأة مازالت ضئيلة جداً فمن حوالي (1995) دولة لا يصل عدد النساء في المناصب السياسية العليا إلا حوالي (11) أي بنسبة 5.7%.

كما ذُكر سابقاً أن تدني مشاركة المرأة الليبية في الحياة السياسية ليس استثناء بل هي ظاهرة عالمية. فما هي الأسباب؟

معوقات المشاركة السياسية للمرأة:-

1. التنشئة الاجتماعية:

نحن نعلم إن سلوك الإنسان في المستقبل يعتمد اعتمادا كبيرا على التنشئة الاجتماعية. والتنشئة الاجتماعية للمرأة تختلف عن تنشئة الرجل فالتنشئة الاجتماعية للمرأة تعدها لدور "الأنوثة" في المستقبل كأن تكون ربة بيت وأما نموذجية وزوجة صالحة... الخ.

وبناء على ذلك توجد اهتمامات متصلة بعالم "الأنوثة" الذي ستعيش فيه الفتاة فيما بعد، كأن تتعلم الحياكة، وطهي الطعام وتدبير المنزل... الخ

تعتبر الأمور السياسية، أمور فيها "ذكورة" ولا تهتم بها المرأة فهي تدخل في عالم الرجال.

2. خضوع المرأة للرجل:

لا يزال نمط التنشئة الاجتماعية الأسرية يتخذ طابعا أبويا تسلطياً فالسلطة للأب وإذا كان غائباً أو حتى في حضوره فان السلطة الأخرى القوية هي سلطة الأخ، وهذا كان له بالغ الأثر في نظرة المرأة السلبية لدورها ووعيها بذاتها وبقدرتها، فضلا عن انه لا يسمح لها بالمشاركة في صناعة القرارات الأسرية.

رغم انتشار التعليم بين الفتيات إلا أن المرأة مازالت تعيش تحت سيطرة الرجل، سواء كان زوجا أو أبا أو أخا وبالتالي فقد تعودت المرأة على الطاعة والخضوع لأوامر الرجل ونواهيه، ونتيجة لذلك أن المرأة تجد ضغطا كبيرا من جانب الرجل بمنعها من المشاركة السياسية.

3. انخفاض درجة الوعي السياسي:

لكي تتحقق المشاركة السياسية، يجب أن يكون لدي الفرد وعي بحقوقه السياسية وواجباته، وما يجري حوله من أحداث ووقائع، وكذلك قدرته على التصور الكلي للواقع المحيط به كحقيقة كلية مترابطة العناصر. بالإضافة إلى قدرة المواطن على تجاوز خبرات الجماعة أو الجماعات الصغيرة التي ينتمي إليها ليعانق خبرات ومشكلات المجتمع السياسي ككل، والوعي السياسي بهذا المعنى يفترض عدة متطلبات أهمها التعليم والخبرة والحرية الفكرية أي حق الفرد

في الحصول على المعلومات من مختلف المصادر وهي متطلبات لا تتوفر بدرجة كبيرة لدي جميع أفراد المجتمع خاصة النساء.

4. التناقض والاغتراب القانوني:

رغم أن المساواة في المشاركة مكفولة بحكم الدستور والقوانين إلا أن الواقع الفعلي ما يزال بعيدا عن واقع النص القانوني والدستوري الذي يدعمه التحيز ضد المرأة في مجال ممارسة الحقوق السياسية بشكل عام. هذا التحيز دائما ما يوجد مناخ ثقافي معين وتيارات فكرية وثقافية تتخذ موقفا متحاملا على المرأة وقضاياها ويلاحظ ذلك من خلال تسجيل المرأة الريفية لنسب عالية من المشاركة السياسية في عمليات التصويت والاقتراع وكذلك النساء الفقيرات في الأحياء الحضرية فإن هذه المشاركة تظل شكلية، يساء فيها استغلال المرأة من خلال التعبئة القبلية أو العشائرية المؤقتة في مؤسسات بعينها ولا تعكس بالتالي وعيا سياسيا حقيقيا أو مشاركة سياسية فعلية.

5. الموروث الثقافي والاجتماعي:

تحتل القيم الاجتماعية مكانة متقدمة عن قيم العمل وتلقي على عاتق المرأة مسؤولية كبيرة تؤثر على ممارستها للعمل كذلك مازالت بعض القيم تقف حائلاً بين المرأة وبعض المهن مثل الفن ومجال الأمن وغيرها.

التنظيم الاجتماعي والعادات والتقاليد والقيم قد تدفع المرأة إلى المشاركة السياسية، وقد تعوقها، ومعنى ذلك أن المعوقات التي تواجه المرأة وتمنعها من المشاركة السياسية معوقات تأتي من داخل المجتمع، فالمرأة رغم حصولها على حقوقها السياسية قانونا إلا أنها مازالت تعاني من ضغط التقاليد والعادات الاجتماعية التي تحدد دور المرأة الاجتماعي بعيداً عن الحياة السياسية.

فالتقاليد هي تلك التي توارثناها ألبسناها ثوب القداسة، وتزداد الصعوبة حينما نحاول الانفلات من هذه التقاليد التي يرفضها العقل، لذا لازال هناك تصور بان المجتمع تعود على أن يقوم كل جنس بالعمل الملائم له، حسب التقاليد لذلك فإن اتجاه المرأة إلى السياسة يعتبر خروجا عن التقاليد، حيث أن الأعمال السياسية تختص بالرجال وليس بالنساء.

6. مطالب الحياة السياسية:

نظرا لأن المشاركة السياسية تقتضي من الفرد أن يكون بصفة مستمرة متصلا بالحياة العامة، كالمساهمة في ندوات أو مناقشات وحضور الاجتماعات والسفر والتنقل الدائم وغير ذلك، لذلك فان كثيرا من الرجال يمنعون النساء من المشاركة في المجال السياسي.

7. ضعف المؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية:

يشكل ضعف التنشئة الاجتماعية والسياسية معوقا للمشاركة السياسية، ويضاف إلى ذلك أشكال الضعف والتناقضات التي تعتري المؤسسات الحزبية والسياسية وتحيزها للرجل ولا تزال المرأة غير قادرة على أن تعين أصلا في بعض الهيئات كما هو الحال في الهيئات القضائية، وما تزال البرامج الموجهة أو الهادفة إلى تنمية الوعي السياسي للمرأة ووعيها بحقوقها كمواطنة وضرورة مشاركتها محدودة.

8. ضعف المشاركة في المجالات غير السياسية:

هناك قدر من الارتباط بين المشاركة السياسية والمشاركة في المجالات غير السياسية، مثل مشاركة الفرد في صنع القرارات في نطاق الأسرة والمدرسة والجامعة والمصنع فمثل هذه المشاركة في المجالات الاجتماعية تؤثر في اتجاهات الأفراد نحو النظام السياسي والعملية السياسية، بحيث يمكن القول أن المشاركة السياسية على نطاق واسع عادة ما تصاحبها مشاركة واسعة فعالة في هذه الميادين الاجتماعية. ولما كانت العلاقات داخل الأسرة في غالبية البلاد النامية غير ديمقراطية ولا تشجع على المشاركة، كان لابد أن ينعكس ذلك على الحياة السياسية في شكل انخفاض معدلات المشاركة السياسية خاصة في ظل انتشار الخوف التقليدي من السلطة[26].

ويمكن اعتبار المشاركة في الأنشطة المجتمعية كعلامة جيدة تعكس نشاط الفرد واستعداده للمشاركة في الحياة الاجتماعية لمجتمعه، وإن كان هذا لا يعني أن كل فرد نشط اجتماعياً يصبح نشط سياسياً، ولكن يصبح من السهل عليه الانضمام إلى المشاركة السياسية.

- **أسباب خاصة تعوق مشاركة المرأة الليبية:**

- تشارك المرأة الليبية بنسبة 23% من القوي العاملة وهي نسبة ليست عالية، وطبيعي أن يكون نصيب المشاركة السياسية هي الأكثر تدنياً في هذه المشاركة.
- عدم استقرار وثبات المؤسسات، وغياب برامج واضحة تشكل أساساً للحوار والتخطيط، والتنفيذ والمتابعة.
- عدم توفر المؤسسات الخدمية والاجتماعية المساعدة.
- إن الاقتناع بأداء الدور السياسي جاء من مؤسسات الدولة ولم ينبع من المرأة نفسها.
- عزوف الليبيين بصفة عامة والمرأة الليبية بصفة خاصة عن ممارسة السياسة وذلك بالعزوف عن حضور جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية في العهد السابق، والعزوف عن الانتخابات مجالس البلدية والبرلمان حالياً وقد يكون

ذلك عائداً إلى عدم وضوح الرؤية السياسية في البلاد لعدم وجود نظام سياسي رسمي بالمعني المعروف عالمياً.

- ظهور الجماعات الدينية المتطرفة التي ترفض مشاركة المرأة في الحياة العامة وخاصة في الحياة السياسية مستندين على فهم خاطئ للدين الإسلامي.

حتى هذه اللحظة لازال لدينا موقفين متعارضين:-

الموقف الأول: يعبر عن التيار المتحرر ويمثل رؤية المدافعين عن حقوق المرأة، سواء في الجمعيات النسائية أو الحركات والاتحادات النسائية أو المفكرين المدافعين عن حقوق المرأة وحريتها. ويرى أنصار هذا التيار انه لا يمكن أن تتحقق الديمقراطية والتنمية، دون تعزيز المشاركة السياسية للمرأة.

الموقف الثاني: يعبر عن التيار المحافظ الذي يرفض اشتراك المرآة في العمل السياسي، انطلاقا من المرآة مكانها في البيت.، خدمة الزوج والسهر على راحته وتربية الأولاد.

ما العمل إذن لتمكين المرأة من المشاركة السياسية؟.

إن مسؤولية تغيير الاتجاه نحو تمكين المرأة من المشاركة تقع بدرجة كبيرة على عاتق المرأة.

1. تكثيف الجهود لتغيير وتعديل بعض اتجاهات الأفراد نحو المرأة.
2. النظر إلى المرأة على أنها عضو في المجتمع وليست على أنها مخلوق ضعيف غير قادر.
3. مساواة المرأة بالرجل في مختلف المجالات الوظائف.
4. تقديم التسهيلات المختلفة حتى تتمكن المرأة من المشاركة في السياسة.
5. توعية الرجال والنساء على حد سواء لأهمية الدور الذي تقوم به المرأة في السياسة.
6. محاولة فهم وتوضيح رأى الدين في المشاركة السياسية للمرأة حتى لا يحدث لبس في فهم حقيقة الأمور.
7. نشر الثقافة بين النساء في المجتمع، لمساعدة المرأة في التعرف على حقيقة الأمور واتساع مداركها وزيادة ثقتها بنفسها.
8. ضرورة العمل على تنمية الوعي السياسي بين المواطنين عن طريق وسائل الأعلام.
9. توفير المؤسسات الخدمية والاجتماعية التي تساعد المرأة على النهوض بمهامها، مثل دور الحضانة وتوفير خدمات المنازل.
10. ينبغي النظر إلى حقوق المرأة كجزء لا يتجزأ من منظومة حقوق الإنسان والعمل على تحقيق هذه الحقوق يكفل حصول المرأة على حقوقها ضمنياً.

هوامش الدراسة:

[1] حسين محمد عثمان، معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (وجهة نظر سوسيولجية)، كلية الآداب، جامعة مؤتة، موقع نساء الأردن. ص 1.
[2] إيمان بيبرس، شيماء البناء، معالي أحمد عصمت، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، جمعية نهوض وتنمية المرأة، القاهرة، 2009.
[3] حفيظة شقير، المرأة والمشاركة السياسية، كتاب منتدى التقدم (مقاربات تقدمية في الثقافة والدين، شركة التقدم للنشر والتوزيع، الكتاب الثاني، 2009، ص 125.
[4] إيمان بيبرس، مرجع سابق، ص 4.
[5] عبد القادر عرابي، عبد الله الهمالي، المرأة العربية والمشاركة السياسية (دراسة ميدانية حول تغير الاتجاهات السياسية للمرأة العربية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1983.
[6] جميلة عبد الهادي السنوسي، أثر التغيرات الاجتماعية على المشاركة السياسية للمرأة الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عمر المختار،2002.
[7] عبد القادر عرابي، عبد الله الهمالي، مرجع سابق، ص 15.
[8] ناصر محمود رشيد شيخ علي، دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة في فلسطين، 2008.
[9] إيمان بيبرس، مرجع سابق، ص 4.
[10] طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، دار غريب، القاهرة، 1999، ص ص108-112.
[11] يوسف الصواني، إشكالات المشاركة السياسية للمرأة، مجلة دراسات، العدد السادس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، 2001.
[12] جميلة عبد الهادي السنوسي، مرجع سابق.
[13] عبد الكريم على مصطفي، اتجاهات الشباب نحو خروج المرأة للعمل، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عمر المختار،2002.
[14] حسين محمد عثمان، مرجع سابق، ص 5-6.
[15] فهيمه البيطار، المرأة وثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة، مطابع الثورة العربية، طرابلس، 1978.
[16] العرابي، الهمالي، مرجع سابق.
[17] أمال عبد السلام القماطي، العوامل المؤثرة على تولي المرأة الليبية المراكز القيادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، بنغازي، 1993.
[18] جميلة عبد الهادي، مرجع سابق.
[19] أمال العبيدي، مرجع سابق.
[20] صابر بلول، مرجع سابق، ص 649.
[21] إيمان بيبرس، مرجع سابق، ص12-14.
[22] إيمان بيبرس، مرجع سابق، ص 14.
[23] ماجدة على العربي، استقراء اتجاهات المرأة نحو سياسات التمكين مراجع التشريعات المتعلقة بمشاركة المرأة في سوق العمل، مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس، 2007.

[24] أمال العبيدي، المرأة والتنمية البشرية في ليبيا تشخيص كواقع المشاركة والتنمية، مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس، 2007.
[25] ماجدة العربي، مرجع سابق، ص 4.
[26] عبد الله هدية، دور المرأة السياسي في المجتمع المصري، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2001، ص ص33-36.